

إدارة مشاريع منصات تمويل الأفراد عبر التطبيقات الذكية وأثرها في دعم المشروعات الصغيرة
بالمملكة العربية السعودية

إعداد الطالب/

إبراهيم عسكر رحيل

الرقم الجامعي/

٢٢٢٠٠٠١٥٠

إشراف/

أ.د. الفيصّل عبد الحميد محمد

أ.د. فايز علي جراد

العام الدراسي

2026م

قائمة المحتويات

3.....	المقدمة
4.....	مشكلة الدراسة
5.....	أهمية الدراسة
6.....	أهداف الدراسة
6.....	تساؤلات الدراسة
7.....	فرضيات الدراسة
8.....	الدراسات السابقة
11.....	المنطلقات النظرية للدراسة
13.....	المنهجية وطرق البحث
14.....	أدوات الدراسة
15.....	حدود الدراسة
17.....	المراجع

المقدمة

شهد العالم خلال العقدین الأخيرین تحولاً نوعياً في أنماط التمويل والاستثمار نتيجة للتطورات التكنولوجية السريعة، حيث أصبح الاعتماد على الحلول الرقمية والتطبيقات الذكية جزءاً لا يتجزأ من الحياة الاقتصادية والاجتماعية. في هذا السياق، برزت منصات تمويل الأفراد (Peer-to-Peer Lending Platforms) كأداة مبتكرة تتيح للأفراد والمؤسسات الصغيرة إمكانية الوصول إلى مصادر تمويل بديلة عن القنوات التقليدية، مثل البنوك والمؤسسات المالية الرسمية. وقد ساهم هذا النوع من التمويل في خلق بيئة مالية أكثر شمولاً، حيث يُمكن الأفراد والمستثمرين من التفاعل المباشر، وتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات التمويلية، بما ينعكس إيجاباً على المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل جزءاً رئيسياً من هيكل الاقتصاد الوطني (Sharma, 2023).

في المملكة العربية السعودية، تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية لدعم التنمية الاقتصادية وتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، التي ركزت على تعزيز الابتكار وريادة الأعمال وتوسيع قاعدة المشاركة الاقتصادية بين شرائح المجتمع. ومع ذلك، تواجه هذه المشروعات تحديات مالية كبيرة تتمثل في صعوبة الحصول على التمويل التقليدي، والقيود البنكية، ونقص الوعي بالخيارات التمويلية الحديثة. ومن هذا المنطلق، ظهرت منصات التمويل عبر التطبيقات الذكية كحلول مبتكرة تساهم في سد الفجوة التمويلية، إذ تسمح لهذه المشاريع بالحصول على التمويل المطلوب بسرعة ومرونة، وفي الوقت ذاته تمنح المستثمرين فرصة استثمارية واعدة مع تقليل المخاطر من خلال نماذج تقييم دقيقة للمشروعات (Lye, 2025).

تركز هذه الدراسة على استكشاف أثر إدارة مشاريع منصات تمويل الأفراد عبر التطبيقات الذكية في دعم المشروعات الصغيرة بالمملكة العربية السعودية، من خلال تحليل كفاءة هذه المنصات، وآليات عملها، واستراتيجيات إدارتها، ومدى مساهمتها في تعزيز استدامة المشروعات الصغيرة وتحفيز النمو الاقتصادي. وتُعد هذه الدراسة ذات أهمية علمية وعملية، إذ توفر إطاراً لفهم العلاقة بين التكنولوجيا المالية وريادة الأعمال، وتسليط الضوء على الممارسات الإدارية والتقنية التي تساهم في تحسين كفاءة التمويل البديل، كما تقدم توصيات تساهم في تحسين تصميم وتشغيل هذه المنصات بما يتماشى مع متطلبات السوق المحلي (Abikoye, 2024).

تحاول الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيس حول كيفية استفادة المشروعات الصغيرة من منصات التمويل عبر التطبيقات الذكية، وما إذا كانت هذه المنصات تساهم فعلياً في تحسين فرص نموها واستدامتها الاقتصادية. من

خلال هذا التحليل، يمكن للممارسين والمستثمرين وصانعي القرار فهم الأثر الفعلي لهذه التكنولوجيا، ووضع السياسات والبرامج الداعمة التي تعزز من دور التمويل الرقمي في تعزيز الاقتصاد الوطني، بما يتوافق مع التوجهات الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية.

مشكلة الدراسة

على الرغم من النمو الكبير الذي شهدته منصات تمويل الأفراد عبر التطبيقات الذكية عالميًا ومحليًا، إلا أن المشروعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية ما زالت تواجه تحديات كبيرة في الحصول على التمويل المناسب الذي يضمن استدامتها وتوسعها. تتمثل المشكلة الرئيسية في وجود فجوة بين الحاجة التمويلية للمشروعات الصغيرة والقدرة الفعلية لهذه المشاريع على الاستفادة من منصات التمويل الرقمي بشكل فعال. فبالرغم من توفر هذه المنصات وتعدد مزاياها، إلا أن هناك قصورًا في فهم كيفية إدارتها بكفاءة، وضعف الوعي لدى رواد الأعمال حول آليات التمويل، وصعوبة تقييم المخاطر المرتبطة بالمشاريع الصغيرة من قبل المستثمرين عبر هذه التطبيقات.

وتترتب على هذه المشكلة مجموعة من المشكلات الفرعية التي تؤثر على فعالية التمويل الرقمي للمشروعات

الصغيرة، منها:

1. ضعف الإطار التنظيمي والتشريعي؛ حيث تفتقر بعض المنصات إلى معايير واضحة تنظم العلاقة بين المستثمرين ورواد الأعمال، مما قد يخلق مخاطر قانونية ومالية.
2. نقص القدرة الإدارية والتقنية لدى رواد الأعمال؛ إذ أن بعض أصحاب المشروعات الصغيرة لا يمتلكون المهارات اللازمة لإدارة المشاريع ضمن بيئة تمويل رقمية متطورة.
3. تفاوت جودة المعلومات المقدمة على المنصات؛ يؤدي إلى صعوبة تقييم المشاريع بشكل دقيق من قبل المستثمرين، وبالتالي تأثير على اتخاذ قرارات التمويل بفعالية.
4. عدم التكامل بين المنصات والتطبيقات المالية الأخرى؛ مما يقلل من سهولة الوصول إلى التمويل ويحد من الاستفادة القصوى من الابتكار التكنولوجي.

5. ارتفاع المخاطر المالية والنسبية للتمويل؛ حيث يواجه المستثمرون صعوبة في التمييز بين المشاريع المستدامة

وغير المستدامة، وهو ما قد يؤدي إلى ترددهم في الاستثمار (Rezki, 2022).

استنادًا إلى مشكلة الدراسة الرئيسية، يمكن صياغة السؤال الرئيسي للدراسة على النحو التالي: كيف تؤثر

إدارة مشاريع منصات تمويل الأفراد عبر التطبيقات الذكية على دعم المشروعات الصغيرة في المملكة العربية

السعودية، وما مدى كفاءتها في تلبية احتياجات هذه المشاريع وتحقيق استدامتها الاقتصادية؟

أهمية الدراسة

- الأهمية العلمية

تكتسب هذه الدراسة أهميتها العلمية من مساهمتها في إثراء المعرفة الأكاديمية في مجال التمويل الرقمي وإدارة المشاريع الصغيرة، إذ توفر إطارًا منهجيًا لدراسة العلاقة بين منصات تمويل الأفراد عبر التطبيقات الذكية ونجاح المشروعات الصغيرة بالمملكة العربية السعودية. فعلى الرغم من الانتشار المتزايد للتطبيقات المالية ومنصات التمويل البديل، فإن الدراسات المحلية التي تتناول أثر إدارة هذه المنصات على دعم المشاريع الصغيرة لا تزال محدودة، مما يجعل هذه الدراسة إضافة نوعية في هذا المجال. كما تسعى الدراسة إلى تحليل آليات الإدارة المستخدمة في هذه المنصات، وتقييم مدى كفاءتها في تسهيل عمليات التمويل، وتقليل المخاطر المالية على المستثمرين، وتحقيق استدامة المشاريع الصغيرة. من خلال ذلك، توفر الدراسة قاعدة معرفية علمية يمكن أن يستند إليها الباحثون المستقبليون لتطوير أطر نظرية وتطبيقية حول التمويل الرقمي وإدارة المشاريع الصغيرة، وإثراء الأدبيات المحلية والدولية المتعلقة بريادة الأعمال والتكنولوجيا المالية (Gulati, 2025).

- الأهمية العملية

أما من الناحية العملية، فتبرز أهمية الدراسة في تقديم توصيات قابلة للتطبيق تساهم في تحسين أداء منصات التمويل عبر التطبيقات الذكية، بما يضمن استفادة المشروعات الصغيرة من التمويل البديل بشكل أكثر فاعلية. إذ تساعد نتائج الدراسة صانعي السياسات والمستثمرين ورواد الأعمال على فهم التحديات والفرص المرتبطة بهذه المنصات، وتمكينهم من اتخاذ قرارات مستنيرة فيما يخص التمويل، الإدارة، والتوسع في المشاريع الصغيرة. كما يمكن أن تساهم

الدراسة في تعزيز الاستدامة الاقتصادية لهذه المشاريع، وزيادة قدرتها التنافسية، وتحفيز بيئة ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية. بالإضافة إلى ذلك، تقدم الدراسة رؤى عملية لمنصات التمويل نفسها حول تحسين تصميم التطبيقات، وتطوير آليات تقييم المشاريع، وزيادة مستوى الثقة بين المستثمرين وأصحاب المشاريع، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتوسيع قاعدة المشاركة الاقتصادية بما يتوافق مع أهداف رؤية المملكة 2030 (Utonga، 2026).

أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي:

- دراسة أثر إدارة مشاريع منصات تمويل الأفراد عبر التطبيقات الذكية على دعم المشروعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية، وتقييم مدى كفاءة هذه المنصات في تلبية احتياجات المشاريع وتحقيق استدامتها الاقتصادية.

الأهداف الفرعية:

1. تحليل آليات عمل منصات تمويل الأفراد عبر التطبيقات الذكية ومدى فعاليتها في تسهيل عمليات التمويل.
2. تقييم أثر هذه المنصات على تحسين فرص نمو واستدامة المشروعات الصغيرة.
3. تحديد التحديات الإدارية والتقنية التي تواجه رواد الأعمال عند استخدام منصات التمويل الرقمي.
4. دراسة تأثير جودة المعلومات المقدمة على المنصات في قرارات المستثمرين المتعلقة بالتمويل.
5. تقديم توصيات عملية لتطوير إدارة هذه المنصات بما يضمن تعزيز دعم المشروعات الصغيرة وزيادة فعاليتها الاقتصادية.

تساؤلات الدراسة

التساؤل الرئيسي:

- كيف تؤثر إدارة مشاريع منصات تمويل الأفراد عبر التطبيقات الذكية على دعم المشروعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية؟

التساؤلات الفرعية:

1. ما هي آليات إدارة منصات تمويل الأفراد عبر التطبيقات الذكية، وكيف تؤثر على كفاءة التمويل؟
2. إلى أي مدى تساهم هذه المنصات في تعزيز فرص نمو واستدامة المشروعات الصغيرة؟
3. ما هي أبرز التحديات التي تواجه رواد الأعمال في الاستفادة من منصات التمويل الرقمي؟
4. كيف تؤثر جودة المعلومات المقدمة على المنصات في اتخاذ قرارات المستثمرين؟
5. ما هي الاستراتيجيات الموصى بها لتحسين إدارة منصات التمويل بما يحقق دعمًا أفضل للمشروعات الصغيرة؟

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية:

- هناك علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين إدارة مشاريع منصات تمويل الأفراد عبر التطبيقات الذكية ودعم المشروعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية.

الفرضيات الفرعية:

1. إدارة المنصات بشكل فعال تزيد من كفاءة التمويل المتاح للمشروعات الصغيرة.
2. استخدام المنصات الذكية يساهم في تعزيز فرص نمو واستدامة المشروعات الصغيرة.
3. تحسين القدرات الإدارية والتقنية لدى رواد الأعمال يقلل من التحديات المرتبطة باستخدام منصات التمويل.
4. جودة المعلومات المقدمة على المنصات تؤثر بشكل إيجابي على قرارات المستثمرين في دعم المشاريع الصغيرة.
5. تطبيق استراتيجيات إدارية متطورة على المنصات يزيد من فعاليتها في دعم المشروعات الصغيرة وتحقيق أهدافها الاقتصادية.

الدراسات السابقة

تهدف دراسة (Rabhan، 2025) إلى تقييم العوامل المؤثرة في تبني الخدمات المالية الرقمية من قبل المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتقييم الفوائد التنظيمية التي تجنّبها من دمج التكنولوجيا المالية. واعتمدت الدراسة على نموذج يجمع بين التكنولوجيا والتنظيم والبيئة ونموذج قبول التكنولوجيا؛ حيث تم جمع البيانات من 52 من أصحاب ومديري الأعمال في هذه المؤسسات بالمملكة العربية السعودية باستخدام استبيان. وشملت المتغيرات التي تم دراستها: الميزة النسبية، والأمان، والثقة، والتعقيد، والجاهزية التكنولوجية، ودعم الإدارة العليا، والكفاءة التنظيمية، وشدة المنافسة، وجودة الموردين، والتفاعل الحكومي، واللوائح التنظيمية، وسهولة الاستخدام، والفائدة المتوقعة، وكلها عوامل تؤثر على تبني التكنولوجيا المالية من قبل هذه المؤسسات. وأظهرت النتائج أن جميع المتغيرات المدروسة تؤثر إيجاباً على تبني خدمات التكنولوجيا المالية من قبل هذه المؤسسات، باستثناء التعقيد والأمان والثقة وجودة الموردين. كما أظهرت النتائج أن المؤسسات المشاركة لديها عمومًا نظرة إيجابية تجاه خدمات التكنولوجيا المالية المقدمة.

تتناول دراسة (Belgacem، 2026) العلاقة بين التكنولوجيا المالية والتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، مستخدمةً منهجية بحثية متعددة الأساليب. تجمع الورقة بين بيانات استقصائية من متخصصين في قطاعات البنوك والتأمين والتصنيع، ودراسات في مجال السياسات والصناعات ذات الصلة. وباستخدام نموذج المعادلات الهيكلية الجزئية (PLS-SEM) المدعوم بتحليل متانة الانحدار على المستوى الكلي، تحلل الدراسة كيفية تأثير التكنولوجيا المالية، وتقنية سلسلة الكتل (البلوك تشين)، والتمويل الأخضر، والشمول المالي على الاستدامة. تُظهر النتائج أن التكنولوجيا المالية وتقنية سلسلة الكتل تُعززان الأداء المستدام بشكل ملحوظ، لا سيما عند دمجهما. كما يُساهم التمويل الأخضر والابتكار المالي في تعزيز هذه التأثيرات. يُسلط البحث الضوء أيضًا على دور التكنولوجيا المالية في تحقيق أهداف الأمم المتحدة الرئيسية للتنمية المستدامة، بما في ذلك الحد من الفقر (الهدف 1)، والمساواة بين الجنسين (الهدف 5)، والنمو الاقتصادي (الهدف 8)، من خلال توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية. مع ذلك، تُحذر الدراسة من أن الشمول المالي، في غياب ضمانات كافية، قد يؤدي إلى زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون نتيجةً لزيادة استخدام الوقود الأحفوري. وتؤكد الدراسة على ضرورة وجود تنظيم قوي، وثقة، وبنية تحتية متينة، وتوصي بمواءمة التمويل الرقمي مع الأهداف البيئية، وتعزيز الوعي الرقمي والبيئي.

انتشر الذكاء الاصطناعي بشكل واسع في السنوات الأخيرة بفضل الكم الهائل من البيانات التي ننتجها يوميًا وقوة الحوسبة المتاحة. ويمكن تطبيقه في قطاعات عديدة، كالنقل والتعليم والرعاية الصحية والمصارف والتمويل، وغيرها. ويتبنى القطاع المالي الذكاء الاصطناعي بسرعة نظرًا لإمكاناته في تحقيق وفورات كبيرة في تكاليف الخدمات المالية. إذ يُمكن للذكاء الاصطناعي أن يُحدث نقلة نوعية في القطاع المالي من خلال توفير فرص لخدمات مُخصصة وأسرع وأكثر فعالية من حيث التكلفة. وتبرز المملكة العربية السعودية كسوق سريع النمو في هذا القطاع، مع التزامها الراسخ بالمؤسسات القائمة على التكنولوجيا. ورغم اكتساب الذكاء الاصطناعي أهمية متزايدة ودعم حكومي له، إلا أنه لم يُصبح بعد عنصرًا أساسيًا لتعزيز كفاءة المعاملات المالية. ونظرًا لقلة الأبحاث المنشورة حول تبني الذكاء الاصطناعي في القطاع المالي السعودي، تدعو الحاجة إلى مراجعة شاملة للأدبيات لدراسة الوضع الراهن لتطبيق الذكاء الاصطناعي في هذا القطاع. ولذلك، تستكشف هذه الدراسة فوائد الذكاء الاصطناعي وقيوده وتحدياته في مجال التمويل، مُسلطة الضوء على أهمية الاعتبارات الأخلاقية والتنظيمية لضمان نجاح تبنيه في هذا القطاع. تكشف نتائج هذه الدراسة عن إجراء بحوث حول كيفية تحسين الذكاء الاصطناعي للعمليات في القطاع المالي من خلال دمج مكونات أساسية وخوارزميات فعالة مصممة خصيصًا لتلبية احتياجات القطاع. وبناءً على هذه النتائج، تقترح هذه الدراسة إطارًا تسلسليًا على المستويين الكلي والجزئي للإدارة لتوجيه تطوير الذكاء الاصطناعي ودمجه في القطاع المالي. إضافةً إلى ذلك، يستقي هذا الإطار رؤى من الأدبيات الموجودة لتوفير فهم معمق للفرص والتحديات ومجالات التحسين بهدف تعظيم إمكانات الذكاء الاصطناعي في القطاع المالي السعودي (Al-Baity، 2023).

تشهد النظم المالية العالمية تغيرات متسارعة مع تبني الدول للتكنولوجيا المالية (فينتك)، والمملكة العربية السعودية ليست استثناءً. ركزت دراسة (Malik، 2025) على استكشاف آثار تبني التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية في سياق رؤية 2030. وقد استُخدم منهج بحثي مختلط، مع التركيز بشكل أساسي على الشمول المالي، وتكاليف المعاملات، والنمو الاقتصادي. استكشف الجانب الكمي من الدراسة المؤشرات المالية، بينما تم جمع البيانات النوعية من خلال مقابلات ومجموعات نقاش مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. أظهرت نتائج الدراسة أن تبني التكنولوجيا المالية كان له أثر كبير على الشمول المالي، وتكاليف المعاملات، والنتائج المحلي الإجمالي. ففي الفترة من 2018 إلى 2023، انخفض عدد السكان غير المتعاملين مع البنوك بنسبة 25%، مع زيادة بنسبة 40% في استخدام الخدمات المصرفية في المناطق الريفية. كما لوحظ انخفاض بنسبة 35% في تكاليف المعاملات، وانخفاض بنسبة 66.6% في

الرسوم التي تتلقاها الشركات الصغيرة والمتوسطة. وأدى تبني التكنولوجيا المالية إلى زيادة سنوية في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.8%. كان نمو الناتج المحلي الإجمالي مدفوعاً بشكل رئيسي بالشركات الصغيرة والمتوسطة والاستثمارات الأجنبية، مما أدى إلى زيادة إجمالية قدرها ملياري دولار أمريكي خلال فترة الدراسة. كما حدد هذا البحث تحديات تنظيمية، تشمل مخاطر الأمن السيبراني، وتعقيدات الامتثال في مكافحة غسل الأموال، والحاجة إلى حلول متوافقة مع الشريعة الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت الدراسة أن البيئة التجريبية التنظيمية لمؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) سهّلت إطلاق المنتجات وعززت ثقة المستخدمين، مما يدل على فعاليتها. ويتماشى تبني التكنولوجيا المالية مع أهداف رؤية 2030. ومع ذلك، لتحقيق كامل إمكاناتها، يتطلب الأمر استثمارات في الابتكار، والتعاون التنظيمي، وتقديم دعم مُركّز للقطاعات المهمشة. ومن خلال معالجة هذه القضايا، تستطيع المملكة العربية السعودية ترسيخ مكانتها كدولة رائدة في مجال التكنولوجيا المالية في المنطقة، وتعزيز الشمول المالي والازدهار الاقتصادي طويل الأجل.

التعليق على الدراسات السابقة:

- أوجه التشابه في الدراسات السابقة

تتفق الدراسات السابقة على أهمية التكنولوجيا المالية والتطبيقات الذكية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث أكدت جميعها على أن تبني هذه الخدمات يساهم في تحسين الأداء المؤسسي وزيادة فرص الوصول إلى التمويل وتحقيق الشمول المالي. كما أظهرت الدراسات أن دمج التكنولوجيا المالية يعزز التنمية المستدامة من خلال دعم النمو الاقتصادي، وتخفيف الفقر، وتعزيز المساواة بين الجنسين. وقد أشارت النتائج إلى أن المؤسسات المشاركة في هذه الدراسات تمتلك غالباً نظرة إيجابية تجاه الخدمات المالية الرقمية، مع التركيز على الفوائد التي تحققها هذه التكنولوجيا من حيث المرونة، السرعة، وتقليل التكاليف المالية، وهو ما يعكس اتساق الرؤية العلمية بين مختلف الدراسات في المنطقة العربية والخليجية.

- أوجه الاختلاف في الدراسات السابقة

رغم التشابه في النتائج العامة، إلا أن الدراسات السابقة اختلفت في العديد من الجوانب المنهجية والمحتوى النظري. فمن ناحية المنهجية، اعتمدت بعض الدراسات على المنهج الكمي فقط، في حين استخدمت دراسات أخرى منهجيات مختلطة تجمع بين التحليل الكمي والنوعي، مثل المقابلات ومجموعات النقاش. كما اختلفت الدراسات في نطاق

المتغيرات، حيث ركزت بعضها على العوامل التقنية والإدارية المؤثرة في تبني التكنولوجيا المالية، بينما تناولت أخرى أثر التكنولوجيا المالية على التنمية المستدامة أو دمج الذكاء الاصطناعي في القطاع المالي. إضافةً إلى ذلك، تباينت أدوات جمع البيانات بين الاستبيانات، البيانات الثانوية، والنماذج الإحصائية مثل المعادلات الهيكلية، ما يعكس تنوع الأساليب البحثية المستخدمة لدراسة أثر التكنولوجيا المالية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- الفجوات البحثية التي يميزها البحث الحالي

على الرغم من القيمة العلمية التي قدمتها الدراسات السابقة، إلا أن هناك فجوات واضحة تمثل فرصة للبحث الحالي. أولاً، لم تركز معظم الدراسات على منصات تمويل الأفراد عبر التطبيقات الذكية بشكل مباشر، ولم تقم بتحليل أثر إدارتها على نمو واستدامة المشروعات الصغيرة. ثانيًا، لم تدرس الدراسات السابقة بشكل كافٍ الجانب الإداري والتشغيلي للمنصات، مثل كيفية إدارة المشاريع على هذه التطبيقات لتحقيق كفاءة التمويل وتقليل المخاطر المالية على المستثمرين وأصحاب المشاريع. ثالثًا، هناك نقص في التركيز على السياق المحلي ورؤية المملكة 2030، بما يشمل الدعم الحكومي والتنظيمي، والبيئة التشريعية التي تؤثر على تبني التكنولوجيا المالية. وأخيرًا، لم توفر الدراسات السابقة تحليلًا متكاملًا يجمع بين الجوانب التقنية، الإدارية، والاقتصادية للتمويل الرقمي، وهو ما يسعى البحث الحالي لتغطيته من خلال تقديم إطار شامل يربط بين إدارة المنصات الرقمية وفعالية دعم المشروعات الصغيرة في المملكة.

المنطلقات النظرية للدراسة

1. التمويل الرقمي ومنصات تمويل الأفراد

تعد منصات تمويل الأفراد عبر التطبيقات الذكية جزءًا من حركة التمويل الرقمي أو التمويل البديل (FinTech)، التي تهدف إلى توفير حلول مالية مبتكرة بديلة عن القنوات التقليدية مثل البنوك والمؤسسات المالية الرسمية. تعتمد هذه المنصات على تقنيات الذكاء الاصطناعي، تحليل البيانات الكبيرة، والتقييم الرقمي للمخاطر، مما يتيح للأفراد والمستثمرين الوصول المباشر إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل عمليات التمويل بطريقة شفافة وسريعة. وقد أثبتت الدراسات أن التمويل الرقمي يُمكن المشاريع الصغيرة من التغلب على قيود التمويل التقليدي، مثل صعوبة الحصول على القروض البنكية أو شروط الضمان المعقدة، كما يعزز من الشمول المالي ويزيد من قدرة رواد الأعمال على التوسع والنمو (صالح، 2023).

2. إدارة المشاريع في بيئة التمويل الرقمي

تشير الدراسات النظرية في إدارة المشاريع إلى أن نجاح أي مشروع يعتمد بشكل أساسي على كفاءة التخطيط والتنظيم والمتابعة، بالإضافة إلى استخدام أدوات تكنولوجية تدعم اتخاذ القرارات المالية والإدارية. في سياق منصات التمويل الرقمي، تشمل الإدارة الفعالة تحديد المعايير المناسبة لتقييم المشاريع، مراقبة الأداء المالي للمستفيدين، وتحليل المخاطر الاستثمارية. كما أن الإدارة الجيدة للمنصات تضمن توافق عمليات التمويل مع الأهداف الاستراتيجية للمستثمرين ورواد الأعمال، وتزيد من مستوى الثقة بين جميع الأطراف، وهو ما يعزز من استدامة المشاريع الصغيرة ويضمن نجاحها على المدى الطويل (الشقفة، 2025).

3. أثر التمويل الرقمي على المشروعات الصغيرة

تلعب المشروعات الصغيرة دورًا محوريًا في دعم الاقتصاد الوطني، لاسيما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الابتكار وريادة الأعمال. تُظهر النظرية الاقتصادية أن زيادة إمكانية الوصول إلى التمويل تؤدي إلى تحسين قدرة هذه المشاريع على تنفيذ خططها التوسعية، وزيادة الإنتاجية، وخلق فرص عمل جديدة. كما تشير الدراسات إلى أن التمويل الرقمي يوفر للمشروعات الصغيرة فرصة الحصول على تمويل مرن وسريع، مقارنة بالطرق التقليدية، ما يساهم في تخفيف الضغوط المالية وتمكين هذه المشاريع من مواجهة التحديات الاقتصادية. لذلك، يمثل تحليل أثر منصات التمويل عبر التطبيقات الذكية على المشروعات الصغيرة منطلقًا مهمًا لفهم العلاقة بين التكنولوجيا المالية وريادة الأعمال (عبدالرحمن، 2023).

4. التحديات والمحددات النظرية لإدارة التمويل الرقمي

رغم المزايا الكبيرة لمنصات التمويل الرقمي، إلا أن الدراسات النظرية تشير إلى مجموعة من التحديات التي قد تؤثر على فعالية هذه المنصات، منها: صعوبة تقييم المخاطر بدقة، ضعف مهارات بعض رواد الأعمال في إدارة المشاريع الرقمية، وعدم وجود إطار تنظيمي شامل يضمن حماية المستثمرين والمستفيدين معًا. هذه التحديات تؤكد على ضرورة وجود إدارة قوية واستراتيجيات واضحة لإدارة منصات التمويل، بما يضمن تحقيق أثر إيجابي ملموس على المشروعات الصغيرة ويعزز من فرص استدامتها ونموها الاقتصادي (Omowole، 2024).

5. الإطار النظري للعلاقة بين إدارة المنصات والتمويل الفعال

استنادًا إلى النظريات الحديثة في التمويل وريادة الأعمال، يمكن القول إن هناك علاقة طردية بين جودة إدارة منصات تمويل الأفراد وكفاءة الدعم المالي للمشروعات الصغيرة. فكلما كانت آليات الإدارة أكثر وضوحًا ومرونة، وكلما زادت

جودة المعلومات المقدمة للمستثمرين، كلما ارتفعت فرص استدامة المشاريع ونموها. بناءً على هذا المنطلق، تسعى الدراسة إلى تحليل هذه العلاقة بشكل تفصيلي، لتقديم إطار علمي شامل يمكن أن يُستند إليه في تصميم سياسات داعمة لمنصات التمويل الرقمي وتعزيز أثرها في دعم المشروعات الصغيرة بالمملكة العربية السعودية (Yavuz، 2025).

المنهجية وطرق البحث

تتبع هذه الدراسة المنهجية الكمية باعتبارها الأنسب لدراسة أثر إدارة مشاريع منصات تمويل الأفراد عبر التطبيقات الذكية على دعم المشروعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية. يعتمد المنهج الكمي على جمع البيانات الرقمية وتحليلها إحصائيًا لاستخلاص نتائج دقيقة وقابلة للتعميم، وهو ما يتوافق مع طبيعة الدراسة التي تهدف إلى قياس العلاقة بين متغيرين رئيسيين: إدارة المنصات الرقمية وفعالية دعم المشروعات الصغيرة. يُتيح هذا المنهج إمكانية اختبار الفرضيات بدقة من خلال أدوات قياس موضوعية، كما يوفر قدرة على معالجة البيانات الكبيرة والمعقدة وتحويل الآراء والملاحظات إلى أرقام قابلة للتحليل، ما يضمن استنتاج نتائج علمية دقيقة وموثوقة.

- مجتمع وعينة الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة رواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغيرة الذين استفادوا من منصات تمويل الأفراد عبر التطبيقات الذكية، بالإضافة إلى المستثمرين المسجلين على هذه المنصات. تم تصميم العينة بطريقة عشوائية طبقية لضمان تمثيل جميع فئات المجتمع بشكل متوازن، حيث تم تقسيم المجتمع إلى فئات وفقًا لحجم المشروع، وطبيعة النشاط، والموقع الجغرافي، ثم اختيار أفراد من كل فئة بما يعكس نسبهم الحقيقية داخل المجتمع. يعزز هذا الأسلوب من دقة النتائج ويقلل من الانحياز المحتمل، كما يتيح إمكانية تعميم النتائج المستخلصة على المجتمع الأكبر. وقد تم تحديد حجم العينة استنادًا إلى معايير علمية وإحصائية لضمان موثوقية النتائج ودقتها في اختبار الفرضيات.

- أدوات جمع البيانات

تم استخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، نظرًا لما يوفره من قدرة على قياس آراء المستجيبين وتحويلها إلى بيانات كمية قابلة للتحليل. صُمم الاستبيان بحيث يحتوي على أسئلة متعددة الخيارات ومقياس ليكرت (Likert Scale) لتقييم مدى الاتفاق أو الاختلاف مع العبارات المتعلقة بإدارة المنصات، وجودة المعلومات المقدمة للمستثمرين، وأثر التمويل على المشروعات الصغيرة، والتحديات المرتبطة باستخدام التطبيقات الذكية. تم إعداد الاستبيان استنادًا إلى

مراجعة شاملة للأدبيات العلمية السابقة لضمان شمول جميع المتغيرات ذات الصلة، كما أُجريت تجربة أولية للتحقق من وضوح الأسئلة وصلاحيّة أداة القياس قبل تطبيقها على العينة الرئيسة.

- طرق التحليل الإحصائي

بعد جمع البيانات، تم تحليلها باستخدام برامج التحليل الإحصائي المتقدمة، مثل SPSS، لتقديم نتائج دقيقة وموثوقة. شمل التحليل استخدام الأساليب الوصفية، لتقديم صورة واضحة عن خصائص العينة من حيث التوزيع السكاني، حجم المشاريع، وطبيعة النشاط، بالإضافة إلى التحليل الاستنتاجي الذي يسمح باختبار الفرضيات من خلال أساليب مثل الانحدار الخطي ومعاملات الارتباط، واختبارات الدلالة الإحصائية. كما تم تطبيق اختبارات الثبات والصلاحيّة، مثل ألفا كرونباخ والتحليل العاملي، لضمان موثوقية الاستبيان وصلاحيّة البيانات للتحليل.

- مبررات اختيار المنهج الكمي

اختيار المنهج الكمي لهذه الدراسة يستند إلى عدة اعتبارات عملية وعلمية. أولاً، يسمح المنهج بقياس أثر إدارة المنصات الرقمية على دعم المشروعات الصغيرة بدقة علمية. ثانياً، يوفر إمكانية تعميم النتائج على مجتمع الدراسة بأكمله، ما يعزز من مصداقية التوصيات العملية. ثالثاً، يمكن الباحث من التعامل مع البيانات الكبيرة وتحليل العلاقات النسبية بين المتغيرات بطريقة موضوعية، بما يضمن استنتاج نتائج دقيقة يمكن الاستناد إليها في تطوير السياسات والإجراءات التي تحسن من كفاءة التمويل الرقمي ودعم المشروعات الصغيرة في المملكة.

أدوات الدراسة

في هذه الدراسة، تم الاعتماد على المنهجية الكمية كأداة رئيسية لجمع وتحليل البيانات، نظراً لملاءمتها لطبيعة البحث الذي يهدف إلى قياس أثر إدارة مشاريع منصات تمويل الأفراد عبر التطبيقات الذكية على دعم المشروعات الصغيرة بالمملكة العربية السعودية. يتيح المنهج الكمي إمكانية تحويل المعلومات والآراء إلى بيانات رقمية قابلة للتحليل الإحصائي، مما يوفر دقة وموضوعية في استنتاج النتائج. ويُعد هذا المنهج ملائماً لدراسة العلاقات بين المتغيرات الرئيسية، مثل كفاءة إدارة المنصات الرقمية ودرجة استفادة المشروعات الصغيرة من التمويل المتاح عبر هذه المنصات. تم تصميم أداة الدراسة لتشمل استبياناً مقنناً يعتمد على مقياس ليكرت (Likert Scale) لقياس اتجاهات وآراء المستجيبين، حيث صُممت الأسئلة بطريقة علمية لتغطي جميع جوانب المتغيرات قيد الدراسة، بما في ذلك آليات إدارة

المنصات، جودة المعلومات المقدمة للمستثمرين، أثر التمويل على نمو واستدامة المشاريع الصغيرة، والتحديات المرتبطة باستخدام التطبيقات الذكية. كما تم اختبار الاستبيان في مرحلة أولية على عينة صغيرة للتأكد من وضوح الأسئلة وصلاحيّة الأداة لقياس المتغيرات المستهدفة.

ويُتيح استخدام المنهجية الكمية تحليل البيانات بشكل إحصائي متقدم، باستخدام برامج متخصصة مثل SPSS، لاختبار الفرضيات والتأكد من صحة العلاقات بين المتغيرات. كما يُسهّم هذا الأسلوب في تقديم نتائج قابلة للقياس والمقارنة، وبالتالي استخراج توصيات عملية وعلمية دقيقة يمكن الاستفادة منها في تطوير إدارة منصات التمويل الرقمي ودعم المشروعات الصغيرة بطريقة فعالة ومستدامة.

حدود الدراسة

- الحدود البشرية

تقتصر الدراسة على رواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغيرة الذين استفادوا من منصات تمويل الأفراد عبر التطبيقات الذكية في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى المستثمرين المسجلين على هذه المنصات. تم اختيار هذه الفئة لأنها الأكثر صلة بموضوع البحث، حيث تمثل الطرفين الرئيسيين في العملية التمويلية الرقمية، وهم الأكثر قدرة على تقديم بيانات دقيقة حول أثر إدارة المنصات على نجاح المشروعات الصغيرة واستدامتها. يضمن التركيز على هذه الفئة الحصول على معلومات دقيقة وموضوعية حول التجارب العملية، مما يعزز من مصداقية النتائج ويُتيح تحليل العلاقات بين المتغيرات بطريقة علمية.

- الحدود المكانية

تتركز الدراسة ضمن المملكة العربية السعودية باعتبارها البيئة الجغرافية المستهدفة، نظراً لما تشهده المملكة من اهتمام متزايد بدعم ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة ضمن رؤية المملكة 2030، بالإضافة إلى التوسع الكبير في استخدام التكنولوجيا المالية والتطبيقات الذكية في التمويل. ويُتيح تحديد الموقع المكاني للدراسة التركيز على السياسات والإجراءات التنظيمية المحلية، وكذلك فهم التحديات والفرص الخاصة بالسوق السعودي، مما يجعل النتائج أكثر دقة وملاءمة للبيئة الاقتصادية والاجتماعية للمملكة.

- الحدود الزمنية

تشمل الدراسة فترة زمنية محددة، حيث تم جمع البيانات المتعلقة بمنصات تمويل الأفراد والمشاريع الصغيرة خلال السنوات الثلاث الأخيرة (2023-2025)، وهو الإطار الزمني الذي يعكس أحدث التطورات في استخدام التطبيقات الذكية للتمويل الرقمي بالمملكة. يتيح تحديد الحدود الزمنية التركيز على البيانات الحديثة ذات الصلة بالتقنيات المالية المطبقة حاليًا، ويعكس تأثير إدارة المنصات الرقمية على المشاريع الصغيرة في سياق التطورات الاقتصادية والتكنولوجية الحالية.

المراجع

- المراجع العربية:

- صالح, ا. ع. (2023). تطبيقات التمويل الجماعي في المملكة العربية السعودية: دراسة وصفية استقرائية من منظور شرعي اقتصادي- BIM-1634856. Retrieved from <https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-1634856-%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8>
- عبدالرحمن, ا. ع. (2023). تطبيقات التمويل الجماعي في المملكة العربية السعودية: دراسة وصفية استقرائية من منظور شرعي اقتصادي . Retrieved from <https://search.mandumah.com/Record/1425355>

- المراجع الأجنبية:

- Abikoye, B. E. (2024). Regulatory compliance and efficiency in financial technologies: Challenges and innovations. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/382680654_Regulatory_compliance_and_efficiency_in_financial_technologies_Challenges_and_innovations
- Al-Baity, H. H. (2023). The Artificial Intelligence Revolution in Digital Finance in Saudi Arabia: A Comprehensive Review and Proposed Framework. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/15/18/13725>
- Belgacem, I. (2026). Financial Technology and Sustainable Development in Saudi Arabia and the GCC: Empirical Evidence and Policy Implications. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/18/5/2182>
- Gulati, T. (2025). Digital finance in the era of digital transformation: a bibliometric analysis and systematic literature review. Retrieved from <https://www.emerald.com/dts/article/doi/10.1108/DTS-01-2025-0018/1300732/Digital-finance-in-the-era-of-digital>
- Lye, C.-T. (2025). A systematic literature review of fintech, financial inclusion and vulnerable groups. Retrieved from <https://link.springer.com/article/10.1007/s43621-025-02368-2>
- Malik, M. F. (2025). Fintech Adoption in Saudi Arabia: A Quantitative Analysis of Financial Impacts and Regulatory Challenges within Vision 2030. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/392542696_Fintech_Adoption_in_Saudi_Arabia_A_Quantitative_Analysis_of_Financial_Impacts_and_Regulatory_Challenges_within_Vision_2030

- Omowole, B. M. (2024). Barriers and drivers of digital transformation in SMEs: A conceptual analysis. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/386276990_Barriers_and_drivers_of_digital_transformation_in_SMEs_A_conceptual_analysis
- Rabhan, B. S. (2025). Fin-Tech Application in Saudi Arabia:. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/org/science/article/pii/S1539293725000040>
- Rezk, W. (2022). Financial technology (Fintech) in the Arab countries challenges and opportunities. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/366510508_Financial_technology_Fintech_in_the_Arab_countries_challenges_and_opportunities
- Sharma, S. K. (2023). Small businesses and FinTech: a systematic review and future directions. Retrieved from <https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC10172731/>
- Utonga, D. (2026). Harnessing performance through digital technology adoption: an empirical analysis of SMEs in the Tanzanian fruit juice processing industry. Retrieved from <https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/23311975.2026.2612771>
- Yavuz, M. S. (2025). Exploring the financial impact of digital transformation: A comprehensive analysis on firms. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2444569X25001404>
- الشفقة, ع. (2025). التمويل الجماعي وأثره في النظام في المملكة العربية السعودية (دراسة تحليلية). Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/396475094_altmwyl_aljmay_wathrh_fy_alnzam_fy_almmlkt_alrbyt_alswdyt_drast_thlylyt

Midocean University

College of Management

Master's in Project Management



**Managing Individual Finance Platforms via Smart Applications and Their Impact on
Supporting Small Businesses in the Kingdom of Saudi Arabia**

Prepared by the student/

Ibrahaem Askar Rhael

University ID/

٢٢٢...١٥.

Supervisor/

Prof. Dr. Faisal Abdul Hamid Mohammed

Prof. Dr. Fayez Ali Jarad

Year

2026